



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الخامسة والسبعون

روما، 13-15 يوليو/تموز 2022

التطورات في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

موجز

تستعرض هذه الوثيقة التطورات في أسواق السلع الغذائية منذ بداية عام 2020، وتركز بصورة خاصة على آثار تفشي جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وتُستكمل المعلومات التي توفرها هذه الوثيقة بالوثيقة CCP 22/INF/6 حول مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، والوثيقة CCP 22/INF/7 حول التطورات في الأسواق العالمية للأسمدة.

وأتسمت السنتان الأخيرتان بازدياد أسعار الأغذية (منذ منتصف عام 2020)، وارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات، وعلى وجه الخصوص الأسمدة، وتكاليف النقل المرتفعة، وتفاقم الشواغل بشأن الأمن الغذائي العالمي نتيجة الاختلالات التي تسببت فيها تدابير الاحتواء المتخذة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19، ومؤخرًا بفعل الحرب في أوكرانيا.

وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 مدى أهمية إبقاء الأسواق الزراعية والغذائية والتجارة مفتوحة، وضمان سلاسة أداء سلاسل الإمدادات. وأثارت الحرب في أوكرانيا شواغل بشأن توافر الأغذية على الصعيد العالمي، وإمكانية الحصول عليها، في الموسم الحالي والمواسم القادمة، الأمر الذي ألقى الضوء على عدد من المخاطر المتصلة بالأسواق، وبخاصة تلك ذات الصلة بالتجارة والأسعار والإنتاج والطاقة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تتلافى البلدان اللجوء إلى فرض قيود على التصدير وغيرها من التدابير التجارية التي تأتي بنتائج سلبية، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة عدم اليقين في الأسواق وتفاقم الوضع العام.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة، وتقديم ما تراه مناسباً من توجيهات. وقد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:

- ◀ التعبير عن تقديرها لدور منظمة الأغذية والزراعة في المساهمة في شفافية الأسواق وتشجيع القرارات المستنيرة، من خلال توفير بيانات ومعلومات محدثة وموضوعية، وتقييمات للأسواق وتوقعات بشأنها.
- ◀ والتأكيد على أهمية شفافية الأسواق، والطلب من المنظمة مواصلة وزيادة تعزيز ما تقوم به من عمل ذي صلة في مجالات الرصد والتقييم والتوقع لدعم القرارات المستنيرة بشأن السياسات وتعزيز التنسيق بين السياسات.
- ◀ والتشديد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأسواق والتجارة في فترات الأزمات، والتأكيد على ضرورة أن تتلافى الحكومات فرض قيود على التصدير وغيرها من التدابير المشوّهة للتجارة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة لجنة مشكلات السلع

شعبة الأسواق والتجارة

البريد الإلكتروني: FAO-CCP@fao.org

الهاتف: (+39) 06 570 52723

أولاً - مقدمة

- 1- إضافة إلى أساسيات السوق والتطورات في الأسواق ذات الصلة، أثر حدثان رئيسيان على الأسواق العالمية للسلع الزراعية منذ بداية عام 2020، وما زالا يؤثران عليها: جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.
- 2- فقد تسببت جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها في انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1 في المائة في عام 2020، وأدخلته في أسوأ حالة ركود عرفها منذ الحرب العالمية الثانية. وفي حين كان الاقتصاد العالمي على مسار التعافي، أسفر اندلاع الحرب في أوكرانيا في أواخر فبراير/شباط 2022 عن انتكاسة كبيرة. ونتيجة لذلك، وفي أبريل/نيسان، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي إلى 3.6 في المائة لعامي 2022 و2023، أي تراجع بنسبة 0.8 و0.2 نقطة مئوية على التوالي عما كان متوقعاً قبل اندلاع الحرب.¹ وفي أوائل يونيو/حزيران 2022، توقع البنك الدولي أن ينخفض النمو العالمي في عام 2022 إلى 2.9 في المائة، أي تراجع بنسبة 1.2 نقطة مئوية عن النسبة المتوقعة في يناير/كانون الثاني والبالغة 4.1 في المائة، وأقلّ من نسبة النمو المسجلة في عام 2021 والبالغة 5.7 في المائة.
- 3- وتمر أسواق السلع الزراعية، منذ منتصف عام 2020، بفترة تتسم بارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤثر على معظم فئات الأغذية. وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار المدخلات، وعلى وجه الخصوص الأسمدة، في آن واحد، بوتيرة أسرع وأعلى في أغلب الأحيان مما كانت خلال فترة الذروة الأخيرة في عام 2008، ما يعكس العوامل المتصلة بشكل كبير

¹ <https://www.imf.org/en/Publications/WEO>

بجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، من قبيل أسعار الطاقة المرتفعة، والتدابير المقيدة للتجارة والاختلالات في سلاسل الإمدادات. وتعرض الوثيقة CCP 22/INF/7 التطورات في الأسواق العالمية للأسمدة.

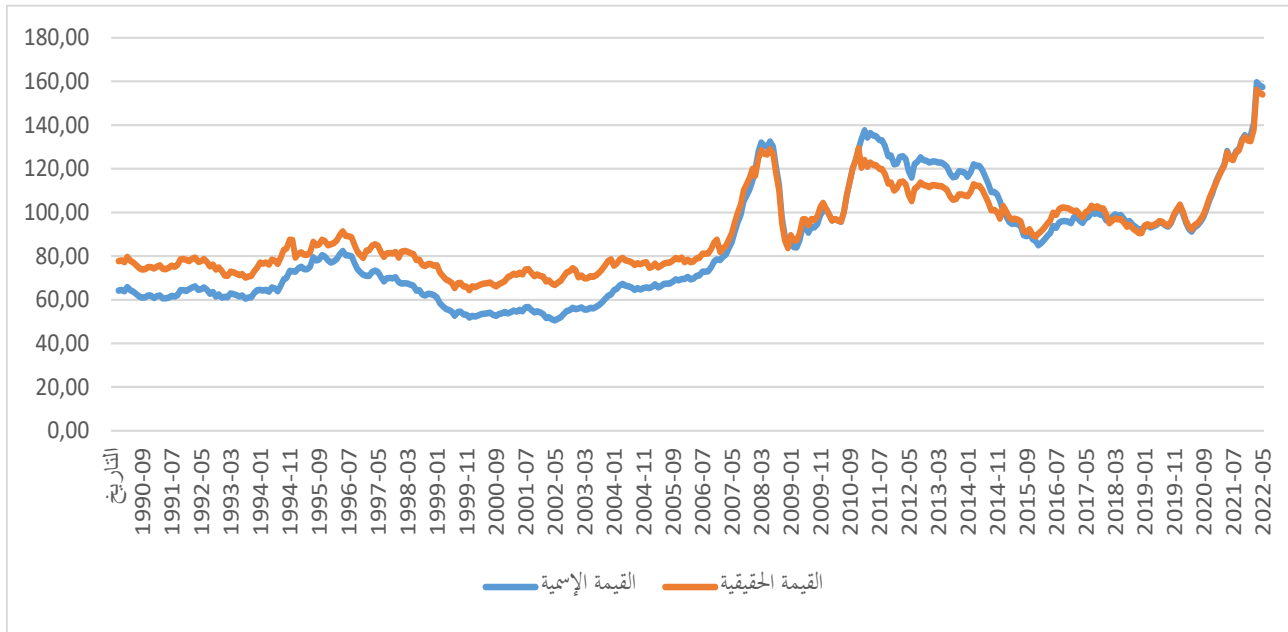
ثانيًا- تطوّر أسعار السلع الغذائية

4- شهد العالم، منذ مايو/أيار 2020، ارتفاعًا متواصلًا في أسعار معظم السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الغذائية، وقد وصل بعضها إلى مستويات قياسية تاريخية، بالقيمة الاسمية والحقيقية على السواء.

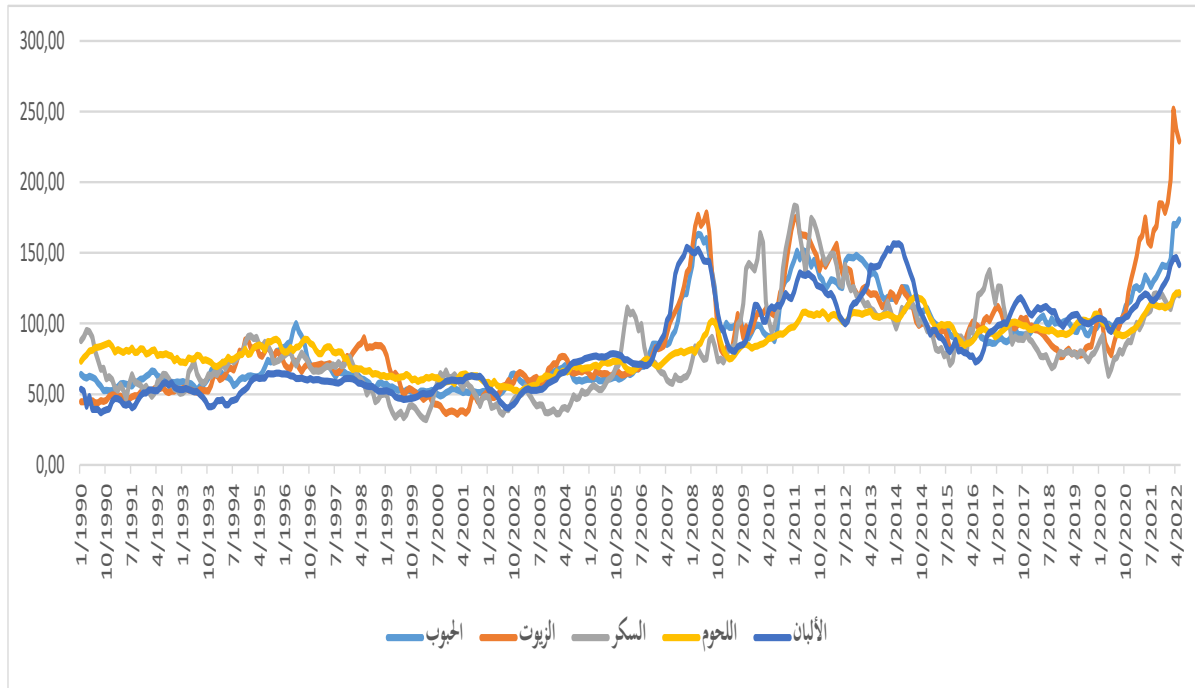
5- وبلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية أعلى مستوى قياسي له على الإطلاق في مارس/آذار 2022، بمتوسط 159.7 نقطة بالقيمة الاسمية وأعلى بنسبة 34 في المائة من العام السابق. وشهد هذا المؤشر تراجعًا طفيفًا في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2022، ولكن بقي مرتفعًا جدًا مقارنةً بمستوياته التاريخية. وفي مايو/أيار، بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 157.4 نقطة، أي أدنى بنسبة 0.9 في المائة عن مستواه المسجل في أبريل/نيسان، ولكن ظل أعلى بنسبة 22.8 في المائة من قيمته المسجلة في مايو/أيار 2021. ويعزى التراجع الذي شهده المؤشر في شهر مايو/أيار إلى التراجع في مؤشري أسعار الزيوت النباتية والألبان في حين انخفض مؤشر أسعار السكر بقدر أقل. وفي غضون ذلك، ارتفع مؤشرا أسعار الحبوب واللحوم.

6- وهذه الزيادة في الأسعار واسعة النطاق وتؤثر على جميع فئات الأغذية تقريبًا. فخلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2020 والفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2022، ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية بشكل حاد بنسبة 56.4 في المائة، حيث سجل مؤشر سعر الزيوت النباتية الزيادة الأكبر (+145.5 في المائة)، تبع مؤشر أسعار الحبوب (+61.1 في المائة)، والسكر (+51.8 في المائة)، ومنتجات الألبان (+42.1 في المائة)، وبشكل أقل اللحوم (+18.6 في المائة).

الشكل 1: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني 1990 ومايو/أيار 2022 (100=16-2014)



الشكل 2: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية بالقيمة الاسمية (100=16-2014)



7- إن الطفرة الحالية في أسعار السلع الزراعية جزءاً من التضخم العالمي الجامح الذي طال جميع القطاعات الاقتصادية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل التضخم العالمي في عام 2022 إلى نسبة 7.4 في المائة، مقابل 3.2 في المائة في عام 2020. ومن المنتظر أن يسجل التضخم العام نسبة 5.7 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و8.7 في المائة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

- 8- وتشكّل أسعار الأغذية المرتفعة أيضًا الدافع الرئيسي الكامن وراء المستوى المرتفع القياسي لفواتير استيراد الأغذية على الصعيد العالمي، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن الأقاليم النامية شهدت زيادة بلغت تقريبًا 25 في المائة في فواتيرها لاستيراد الأغذية في عام 2021 مقارنةً بعام 2020.
- 9- وإن الدوافع التي تكمن وراء تغييرات الأسعار الدولية للأغذية معقدة. فهي، بالإضافة إلى أساسيات السوق، يمكن أن تعكس عوامل أو معايير أخرى خارجة عن أسواق الأغذية. وواقع الأمر أن ثمة مجموعة من العوامل ساهمت في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية منذ منتصف عام 2020.
- 10- فالأسواق الزراعية تتأثر إلى حد كبير بأحوال الطقس. وقد شكّلت أحوال الطقس غير المواتية في عدد من البلدان خلال السنتين الأخيرتين عاملًا هامًا لارتفاع أسعار الأغذية. فعلى سبيل المثال، باتت ظاهرة التذبذب الجنوبي النينيو حاليًا في مرحلة النينيا، ما يتسبب في هطول الأمطار بمستويات تفوق المعدل في أنحاء عدة من العالم، كما في جنوب شرق آسيا. وفي الوقت ذاته، تؤدي إلى تساقط الأمطار بكميات غير كافية في بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، الأمر الذي يؤثر على إنتاج الحبوب الخشنة والبنّور الزيتية والسكر.
- 11- وتؤثر أسعار الطاقة المرتفعة على أسعار جميع السلع الغذائية التي يشملها مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية من خلال رفع تكاليف الإنتاج وأسعار المدخلات، مثل الأسمدة والأعلاف الحيوانية. كما أنها تزيد الطلب على الوقود الحيوي، بما يؤدي إلى استخدام كميات أكبر من السكر والزيوت النباتية لإنتاج الوقود الحيوي. وقد شهدت أسعار النفط الخام والطاقة ارتفاعًا ملحوظًا منذ منتصف عام 2020، ما يعكس تنامي الطلب من الاقتصاد العالمي الذي يتعافى بشكل سريع وحلّ مشاكل الإمدادات.
- 12- كما ارتفعت الأسعار العالمية للأسمدة، وعلى وجه الخصوص منذ بداية عام 2021. وسُجّلت الزيادات الأهم في الأسمدة النيتروجينية، حيث ارتفعت أسعار اليوريا بأربعة أضعاف تقريبًا خلال السنتين الأخيرتين. وفي حين ارتفعت أسعار الأسمدة الفوسفورية بشكل متزامن، تأثرت أسعار الأسمدة البوتاسية بقدرٍ أقل منذ بداية عام 2022، وارتفعت منذ ذلك الحين. وتُعرض التطوّرات التي حصلت في أسواق الأسمدة في الوثيقة CCP 22/INF/7.
- 13- وأمّا العامل الهام الآخر فيتمثل في كلفة النقل. فقد أفضت التحديات الناجمة عن عدم توافر الحاويات ووقت الانتظار الطويل في الموانئ بسبب الجائحة إلى زيادات كبيرة في تكاليف النقل. وارتفعت كلفة نقل الشحنات السائبة، مقاسة بمؤشر البلطيق للبضائع الجافة، بأكثر من عشرة أضعاف خلال الفترة الممتدة بين مايو/أيار 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2021، وبلغت أعلى مستوى لها في 13 عامًا. وبينما عاد المؤشر إلى مستوياته الطبيعية منذ ذلك الحين، واقتربت الأسعار مجددًا من مستوياتها في بداية عام 2021، بقيت تكاليف الشحن البحري عند مستويات مرتفعة تاريخيًا.
- 14- وقوبلت العوامل التي تؤثر على جانب العرض بطلب عالمي قوي. ففي حين أفضت تدابير الاحتواء المختلفة التي اعتمدها الحكومات في النصف الأول من عام 2020 للحدّ من تفشي جائحة كوفيد-19 إلى انكماش الطلب الكلي على السلع والخدمات، بما في ذلك على السلع الغذائية، استأنف الطلب نموه منذ منتصف عام 2020. ونجم عن هذا الأمر تزايد الضغوط على أسعار مختلف السلع الغذائية. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على الواردات من الأغذية الأساسية قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا، خاصة من جانب الاقتصادات الناشئة.

ثالثاً- تطوّرات السوق في السلع الغذائية الأساسية

ألف- الحبوب

15- بلغ متوسط مؤشر المنظمة لأسعار الحبوب 173.4 نقاط في مايو/أيار 2020، مسجلاً بذلك أعلى مستوى جديد له على الإطلاق وارتفاعاً بنسبة 29.7 في المائة عن مستواه المسجل خلال العام الماضي. ومن المرجح أن تؤدي قلة الإمدادات وعدم اليقين السائد في الأسواق، إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات، إلى إبقاء الأسعار العالمية للحبوب مرتفعة، على الأقل خلال النصف الأول من الموسم 2022-2023.

16- وفي عام 2020، ارتفع الإنتاج العالمي للحبوب إلى 2 776.9 ملايين طن، مع زيادة الإنتاج من عام إلى آخر بالنسبة إلى جميع الحبوب الهامة. كما تزايد الاستخدام الإجمالي للحبوب في الفترة 2020-2021، فبلغ 2 760.7 ملايين طن، ويعزى ذلك في معظمه إلى زيادة في استخدام الأعلاف الحيوانية، ولا سيما الحبوب الخشنة، ثم إلى زيادة استخدام هذه الحبوب في استهلاك الأغذية. وعادت المخزونات العالمية للحبوب في نهاية الموسم إلى التعافي في الموسم 2020-2021 من أدنى مستوى لها خلال ثلاث سنوات في الموسم 2019-2020، لتبلغ 833.2 مليون طن، وذلك إلى حد كبير بفضل مخزونات الأرز المرتفعة، الأمر الذي عوّض تراجع مخزونات الحبوب الخشنة. وتوسعت التجارة العالمية بالحبوب في الموسم 2020-2021، مسجلة مستوى قياسياً جديداً بلغ 479.3 ملايين طن.

17- وتشير آخر التقديرات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة إلى زيادة قدرها 0.9 في المائة من سنة إلى أخرى في الإنتاج العالمي للحبوب في عام 2021، ليصل إلى حوالي 2 801 مليون طن، وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى ارتفاع إنتاج الذرة. ومن المقدر أيضاً أن يزداد استخدام الحبوب في الموسم 2021-2022 بنسبة 1.1 في المائة بفعل تزايد (من حيث الحجم) استهلاك الأغذية (لا سيما القمح والأرز) واستخدامات أخرى (الذرة بشكل أساسي) والاستخدام لغرض العلف (خاصة الذرة). واستناداً إلى تقديرات إنتاج الحبوب واستخدامها على مستوى العالم، ستشهد مخزونات الحبوب في نهاية المواسم في عام 2022 ارتفاعاً يفوق مستوياتها عند بداية الموسم، ولكن ستبقى دون المستوى القياسي المسجل في الموسم 2018-2019. كما تشير التقديرات إلى أنّ التجارة العالمية بالحبوب في الموسم 2021-2022 ستكون دون المستوى القياسي المسجل في الموسم 2020-2021، وذلك بشكل رئيسي بسبب التراجع المتوقع في التجارة بالذرة وأثر الاختلالات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا.

18- وتشير أولى توقعات إنتاج الحبوب في عام 2022 إلى احتمال حدوث تراجع بقدر 16 مليون طن عن الإنتاج القياسي المسجل في عام 2021، لبلغ 2 784.5 ملايين طن (بما في ذلك الأرز بالمكافئ المطحون منه). وهذا سيكون التراجع الأول في أربع سنوات. ومن المتوقع أن تسجل الذرة، من بين سائر الحبوب الرئيسية، أكبر تراجع، يليها القمح والأرز. وفي المقابل، من المحتمل أن تزداد المحاصيل العالمية من الشعير والذرة الرفيعة في عام 2022. ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض استخدام الحبوب في العالم بشكل هامشي في الموسم 2022-2023 مقارنة بالموسم 2021-2022، إلى 2 788 مليون طن. ومن شأن هذا الانكماش المتوقع، الذي يُعدّ الأول منذ 20 عاماً، أن ينشأ بشكل أساسي عن التراجع المتوقع في استخدام القمح والحبوب الخشنة والأرز لغرض العلف، إلى جانب تراجع أقل في الاستخدامات الصناعية، وبخاصة للقمح والأرز. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع ارتفاع الاستهلاك الغذائي العالمي للحبوب بما يواكب ارتفاع عدد سكان العالم.

19- وقد تسجل المخزونات العالمية للحبوب في نهاية الموسم 2022-2023 انكماشاً طفيفاً مقارنة بمستوياتها عند بداية الموسم، لتصل إلى 846.6 ملايين طن. وبالنظر إلى المستويات الحالية للاستخدام وإلى التوقعات الخاصة بالمخزونات، ستنخفض نسبة المخزونات العالمية للحبوب من 30.5 في المائة في الموسم 2021-2022 إلى 29.6 في المائة في الموسم 2022-2023، وهو أدنى مستوى منذ الموسم 2013-2014. ومن المتوقع انخفاض التجارة العالمية للحبوب إلى أدنى مستوى لها خلال ثلاث سنوات حيث ستبلغ 463 مليون طن تقريباً، أي أدنى بنسبة 2.6 في المائة عن مستواها في الموسم 2021-2022. ويعكس هذا التراجع احتمال حدوث انكماش في التجارة العالمية للحبوب الخشنة والقمح، بينما تظل التوقعات الخاصة بالأرز إيجابية.

باء- البذور الزيتية

20- واصلت الأسعار الدولية للبذور الزيتية ومشتقاتها ارتفاعها في الموسم 2021-2022، إثر الاتجاه التصاعدي الذي لوحظ في الموسم 2020-2021 (أكتوبر/تشرين الأول - سبتمبر/أيلول)، ووصلت إلى أعلى مستويات لها على الإطلاق في بداية عام 2022، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تراجع توقعات الإمدادات. وفي مايو/أيار 2022، بلغت مؤشرات المنظمة لأسعار البذور الزيتية والمساحيق الزيتية والزيوت النباتية مستويات شبه قياسية، وكانت أعلى بصورة ملحوظة من القيم التي سجلتها في عام 2021.

21- وإثر انكماش ملحوظ في الموسم 2019-2020، تعافى الإنتاج العالمي للبذور الزيتية في الموسم 2020-2021 وبلغ 616.4 مليون طن، مدعوماً بزيادة في الإنتاج العالمي لفول الصويا وبذور اللفت الذي عوّض على نحو أكبر انخفاض الإنتاج العالمي لبذور دوار الشمس. كما انتعش الإنتاج العالمي للمساحيق الزيتية والزيوت النباتية على هذا الأساس. وفي غضون ذلك، واصل استخدام المساحيق البروتينية على المستوى العالمي ارتفاعه، وتخطى 160 مليون طن في الموسم 2020-2021. وتزايد أيضاً الاستهلاك العالمي للزيوت النباتية بشكل هامشي في الموسم 2020-2021 ليصل إلى 245.3 ملايين طن، مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع الطلب من البلدان النامية في آسيا، رغم تدابير الإقفال المتتالية في عدد من الدول لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19. ونظراً إلى أن الاستخدام العالمي يتجاوز الإنتاج العالمي، تراجعت مخزونات المساحيق الزيتية والزيوت النباتية في نهاية الموسم 2020-2021، مقارنةً بمستوياتها في بداية الموسم.

22- وفي بداية الموسم 2021-2022، أشارت توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى تراجع توقعات السوق للبذور الزيتية والمنتجات المشتقة، القائمة إلى حد كبير على نقص الإنتاج الذي يتزامن مع طلب مرن، بينما تثير الحرب في أوكرانيا وتدابير سياسة التصدير التقييدية المزيد من أوجه عدم اليقين. ومن المرتقب انكماش الإنتاج العالمي للبذور الزيتية مقارنةً بمستواه المسجل في الموسم السابق لـ 604.2 مليون طن، بفعل تراجع إنتاج فول الصويا وبذور اللفت بسبب أحوال الطقس غير المواتية. وفي حين من المنتظر أن يتراجع الإنتاج العالمي للمساحيق الزيتية إلى 154.9 ملايين طن، من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي للزيوت النباتية بشكل هامشي إلى 242.9 ملايين طن، بفضل تعافي إنتاج زيت النخيل. وفي حين يُتوقع أن تشهد الاستخدامات الإجمالية للزيوت النباتية والمساحيق الزيتية ركوداً وأن تتراجع معاملات التجارة الدولية بها رداً على ارتفاع الأسعار، من المرتقب أن تتراجع نسبة المخزون إلى الاستخدام على الصعيد العالمي للمنتجين على نحو أكبر في الموسم 2021-2022.

جيم- اللحوم

23- إثر زيادة غير منقطعة تقريباً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020، وصلت الأسعار الدولية للحوم في مايو/أيار 2022 إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 13.6 في المائة قياساً إلى قيمته المسجلة في مايو/أيار 2021. وكان نقص المعروض من إمدادات التصدير من البلدان المصدرة الرئيسية والطلب القوي على الاستيراد، وبخاصة من آسيا والشرق الأوسط، الدوافع الرئيسية الكامنة وراء هذه الزيادة في الأسعار.

24- وبعد تراجع حاد في الإنتاج العالمي للحوم في عام 2019، نتيجة الانتشار الواسع لحمى الخنازير الأفريقية في عدد من البلدان الآسيوية، عاد الإنتاج العالمي للحوم إلى التعافي في عامي 2020 و2021، الأمر الذي عكس انتعاشاً كبيراً في الإنتاج تركز في قطاع لحوم الخنازير. وبلغ إجمالي الإنتاج العالمي للحوم 355.5 ملايين طن (بمكافئ وزن الذبيحة) في عام 2021، أي ارتفاع بنسبة 4.5 في المائة مقارنة بعام 2020. وفي غضون ذلك، استمرت التجارة العالمية باللحوم ومنتجات اللحوم في التوسع في عامي 2020 و2021، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة. وتُقدّر التجارة العالمية باللحوم بما مقداره 42.1 مليون طن في عام 2021، وتتصدرها التجارة بلحوم الدواجن بقيمة 15.8 ملايين طن.

25- وبالنسبة إلى عام 2022، من المرتقب أن يرتفع الإنتاج العالمي باللحوم بنسبة 1.4 في المائة وأن يصل إلى 360.5 ملايين طن، رغم بيئة إنتاج صعبة تتسم بارتفاع تكاليف المدخلات والصراعات والانتشار الواسع للأمراض الحيوانية. ومن المتوقع أن تزداد التجارة العالمية باللحوم ومنتجات اللحوم بنسبة 0.5 في المائة فقط، وأن تصل إلى 42.3 ملايين طن في عام 2022، ما يعكس محدودية توافر صادرات اللحوم من البلدان المصدرة الرئيسية واحتمال حصول انكماش في الطلب على الواردات. كما من المتوقع أن يزداد حجم التجارة بلحوم الأبقار والدواجن، في حين قد يتراجع حجم التجارة بلحوم الخنازير.

دال- منتجات الألبان

26- تتخذ الأسعار الدولية لمنتجات الألبان اتجاهاً تصاعدياً منذ منتصف عام 2020، ما عدا ثلاثة أشهر من يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب 2021، إذ تجاوز الطلب العالمي على الواردات الإمدادات القابلة للتصدير من البلدان المصدرة الرئيسية. وانعكاساً لهذا الاتجاه، وصل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان في أبريل/نيسان 2022 إلى أعلى مستوى له في ثماني سنوات، ولكن انخفض بشكل معتدل في مايو/أيار، نتيجة تراجع في الاهتمامات الشرائية العالمية.

27- واستمر تزايد الإنتاج العالمي للألبان ليصل إلى 928 مليون طن تقريباً في عام 2021، مدعوماً بارتفاع أعداد رؤوس الماشية المنتجة للحليب وأحوال الطقس المواتية، إضافةً إلى مكاسب الإنتاجية في بعض الأقاليم. بيد أن نمو الإنتاج تباطأ في السنوات الأخيرة، بسبب أحوال الطقس غير المستقرة بشكل متزايد، بما في ذلك الظواهر المناخية القصوى، التي أضعفت القطاع في أقاليم الإنتاج الرئيسية، وبخاصة أوروبا وأوسيانيا. كما شهدت التجارة العالمية لمنتجات الألبان نمواً في السنتين الأخيرتين، وبلغت 88.1 مليون طن (بمكافئ الحليب) في عام 2021، مدعومةً بواردات كبيرة من البلدان الآسيوية، نتيجة ارتفاع طلب المستهلكين على منتجات الألبان. ولكن في عامي 2020 و2021، بقي إنتاج الحليب والتجارة به يتعرض لضغط كبير بسبب اختلالات السوق الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، وبخاصة في أوروبا وأوسيانيا، وصعوبات الإنتاج المتصلة بأحوال الطقس وارتفاع أسعار المدخلات.

28- ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج العالمي للحليب في عام 2022 بنسبة 1 في المائة ليصل إلى 937.7 ملايين طن. ومن المنتظر أن يكون نمو الإنتاج مقيّدًا بتراجع أعداد رؤوس المواشي المنتجة للحليب، وتقلص هوامش الربح ونقص اليد العاملة في عدد من أقاليم الإنتاج الرئيسية. كما من المرتقب أن تشهد التجارة العالمية بمنتجات الألبان انكماشًا هامشيًا قياسًا إلى مستواها المسجل في عام 2021 لتصل إلى 87.8 ملايين طن (بمكافئ الحليب).

هاء- السكر

29- لقد تراجعت الأسعار الدولية للسكر بصورة عامة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2021، رغم أنها بقيت عند مستويات مرتفعة نسبيًا. ويُعزى تراجع الأسعار بصورة رئيسية إلى التوقعات الإيجابية بشأن الإنتاج في معظم البلدان المصدّرة، لا سيما الهند وتايلند. وفي الجزء الأخير من عام 2021، ألقت الشواغل بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الطلب على السكر بثقلها على الأسعار، إثر استئناف تدابير الاحتواء في العديد من البلدان. ومنذ فبراير/شباط 2022، سجلت الأسعار العالمية للسكر اتجاهًا تصاعديًا إجماليًا. وفي مايو/أيار 2022، تراجع مؤشر أسعار السكر بشكل طفيف عن مستوياته في أبريل/نيسان، ولكنه ظل أعلى بنسبة 12.6 في المائة من مستواه قبل عام. كما أن ارتفاع أسعار النفط الخام دعم الأسعار العالمية للسكر.

30- وانخفض الإنتاج العالمي للسكر للموسم الثالث على التوالي في الموسم 2020-2021 إلى 169.5 ملايين طن، وهو ما يقل عن الاستهلاك العالمي. ويُعزى انخفاض الإنتاج في البلدان الرئيسية المنتجة للسكر إلى أحوال الطقس غير المواتية. وفي ما يتعلق بالطلب، عاد الاستهلاك العالمي للسكر إلى الارتفاع إلى أكثر من 170 مليون طن بعد أن شهد انكماشًا حادًا في الموسم 2019-2020 بفعل الآثار السلبية لتدابير الإغلاق الشامل والاحتواء الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19 على المتناول من السكر. وبسبب انخفاض الكميات المتوافرة للتصدير، شهدت التجارة العالمية بالسكر انكماشًا طفيفًا في الموسم 2020-2021، بعد زيادة قليلة في الموسم 2019-2020.

31- وفي الموسم 2021-2022، من المتوقع أن يزداد الإنتاج العالمي للسكر ليصل إلى 174.6 ملايين طن وأن يتجاوز الاستهلاك العالمي، المتوقع عند 172.8 ملايين طن. ورغم أنه من المفترض أن يتعافى الاستهلاك العالمي للسكر للموسم الثاني على التوالي في الموسم 2021-2022، من المتوقع أن يسجل نموًا بطيئًا نسبيًا، بفعل التباطؤ في النمو الاقتصادي بالأساس. كما من المرتقب أن تشهد التجارة العالمية بالسكر، المقدّرة بما مجموعه 59 مليون طن، انكماشًا للموسم الثاني على التوالي في الموسم 2021-2022. وفي ما يخص الاستيراد، يمكن لتكاليف الاستيراد المرتفعة، المقترنة بتباطؤ في الاستهلاك، أن تؤثر سلبيًا على الطلب العالمي على الاستيراد.

رابعًا- أسواق السلع الغذائية وجائحة كوفيد-19

32- بادرت معظم البلدان، مباشرة بعد تفشي جائحة كوفيد-19، في الفترة الممتدة بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2020، إلى تنفيذ أشكال متنوعة من تدابير الاحتواء التي تسببت في اختلالات جدية في العرض والطلب في الأسواق الزراعية والغذائية.

33- وتجلى ذلك في أنماط تجارة الأغذية الزراعية في النصف الأول من عام 2020. وفي أوائل أبريل/نيسان 2020، لوحظت آثار كبيرة؛ غير أنها كانت قصيرة الأجل فحسب، وعادت التجارة في يونيو/حزيران 2020 إلى مستواها الطبيعي

الذي كان سائدًا قبل الجائحة تقريبًا، نظرًا إلى أن الحكومات بدأت تخفف القيود واستؤنف النشاط الاقتصادي، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة.

34- ونتيجة للأزمات الغذائية السابقة، تباطأت تجارة الأغذية الزراعية على نحو كبير فعلاً في العقد الماضي واتبعت بعدها مسارًا سنويًا أكثر ثباتًا مقارنةً بسنوات ما قبل عام 2011. ولم ينجم عن الجائحة، مقارنةً بالتوقعات المبكرة، تغيير ملحوظ في هذا المسار.²

35- وأثّرت الاختلالات على التجارة ببعض المنتجات أكثر مما أثّرت على غيرها. وتأثرت الأغذية الأساسية، من قبيل الحبوب بأنواعها ومستحضراتها والزيوت النباتية، بصورة هامشية، في حين أن التجارة بالمنتجات غير الغذائية مثل القطن، والنباتات الحية وأزهار الزينة، والتبغ تراجعت بشكل حاد في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2020. كما أثّرت الاختلالات في التجارة على التجارة بالأسماك والمشروبات والحيوانات الحية.

36- ويمكن أن يفسّر عددٌ من الأسباب ما لوحظ من قدرة الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية والتجارة على الصمود في وجه الصدمات المتصلة بجائحة كوفيد-19.

37- ويتمثل أحد العوامل الهامة في أن الإمدادات الغذائية العالمية كانت كبيرة وتوقعات الإنتاج إيجابية، مقارنةً مثلاً بالحالة التي كانت سائدة في الفترة 2007-2008. وكان مستوى الإنتاج والمخزونات من السلع الغذائية الرئيسية أعلى بكثير مما كان عليه خلال الأزمة العالمية لأسعار الأغذية لعام 2008. كما كانت نسبة المخزون إلى الاستخدام على الصعيد العالمي بالنسبة إلى معظم السلع أعلى من منظور تاريخي.

38- وعلاوةً على ذلك، تشير الأسباب العامة إلى مرونة الطلب للدخل المنخفض (أي الطلب على الواردات الأقل تأثرًا بتغيرات الدخل) بالنسبة إلى المنتجات الغذائية والزراعية، على الأقل على المستوى العالمي. وبالفعل، ففي حين شهدت بلدان عديدة انكماشًا في التجارة، بقي الطلب العالمي على الواردات من السلع الغذائية قويًا. كما أثبتت نظم النقل وسلاسل الإمدادات أنها أكثر قدرة على الصمود مما تمّ افتراضه سابقًا، بما يعكس هيمنة شحنات البضائع السائبة من السلع الغذائية غير القابلة للتلف. وساهمت هذه العوامل في قدرة الأسواق الأغذية الزراعية والتجارة ذات الصلة على الصمود.

39- وخلال تفشي جائحة كوفيد-19 أيضًا، لوحظ أن البلدان المصدرة الرئيسية للمنتجات الزراعية على وجه الخصوص شهدت انخفاضًا حادًا في قيمة عملاتها، ودعمت بالتالي صادراتها من خلال تحسين قدرتها التنافسية. وعلى العكس، شهدت بعض أبرز البلدان المستوردة ارتفاعًا في سعر صرف عملاتها، وحافظت بالتالي على وتيرة مشترياتها في الأسواق العالمية.

40- وتمثل أحد العوامل الهامة الأخرى التي ساهمت في قدرة التجارة على الصمود في الجهود التي بذلتها الحكومات حول العالم للحفاظ على تدفق التجارة وحسن أداء سلاسل الإمدادات. وفي حين فرضت بعض البلدان في بداية تفشي الجائحة قيودًا على التصدير، بقيت الأسواق هادئة وسرعان ما ألغى الحظر على الصادرات والخصص. وعلاوةً على ذلك، اعتمدت بلدان عديدة تدابير لتيسير التجارة بالأغذية، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية، من قبيل الشهادات الإلكترونية وتخفيف المتطلبات الفنية ومتطلبات التوسيم.

41- وتمثل عنصرٌ رئيسي آخر في توافر البيانات والمعلومات المحدثة عن ظروف السوق. فعلى سبيل المثال، اضطلع نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية التابع لمجموعة العشرين بدورٍ رئيسي هام في تعزيز شفافية الأسواق والحوار بشأن السياسات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في أسواق الأغذية. وأقر وزراء الزراعة لمجموعة العشرين، في البيان الصادر عنهم في عامي 2020 و2021، بالمساهمات الهامة لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية خلال تفشي جائحة كوفيد-3.19

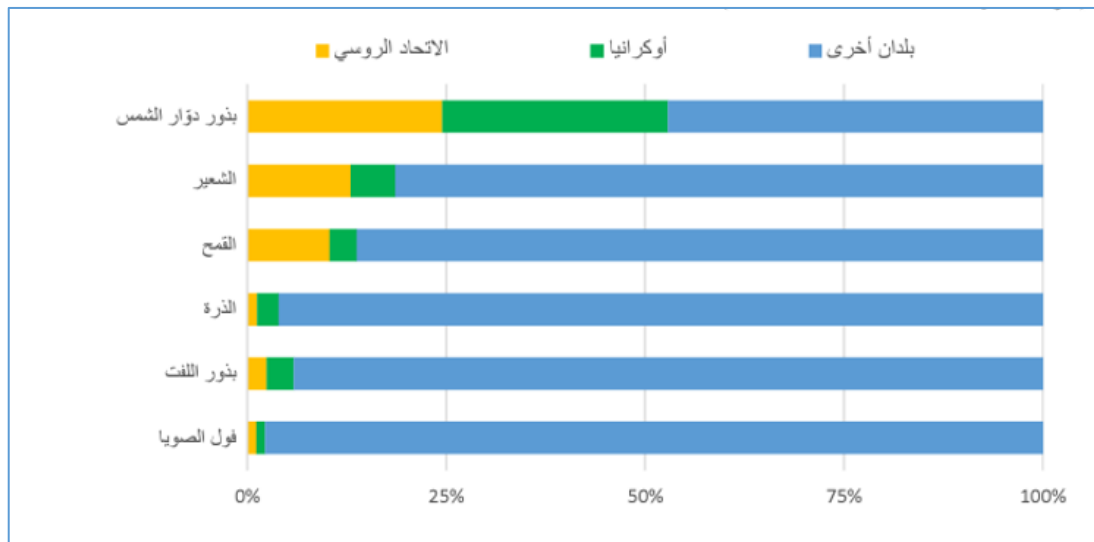
42- وأخيرًا، دعمت الاستجابات من حيث السياسة المالية، التي اعتمدتها بلدان عديدة حول العالم للحد من أثر الجائحة، الطلب على السلع الغذائية، وبخاصة في الاقتصاديات الكبيرة.

خامسًا - أسواق السلع الغذائية والحرب في أوكرانيا

43- إن الاتحاد الروسي وأوكرانيا منتجان رئيسيان للسلع الزراعية في العالم. فكلتا البلدين مصدّران صافيان للمنتجات الزراعية، ويؤديان دورًا رئيسيًا في تزويد الأسواق العالمية بالأغذية الأساسية والأسمدة، حيث غالبًا ما تتركز الإمدادات القابلة للتصدير بشكل كبير.

44- وفي قطاع الحبوب على سبيل الذكر، مثّل الاتحاد الروسي وأوكرانيا معًا 19 و14 و4 في المائة في المتوسط على التوالي من الإنتاج العالمي للشعير والقمح والذرة بين موسمي 2016-2017 و2020-2021. وبالنسبة إلى مجموعة البذور الزيتية، كانت مساهمة البلدين في الإنتاج العالمي لزيت دوار الشمس مهمة بصورة خاصة، حيث أن أكثر من نصف الإنتاج العالمي حدث في هذين البلدين خلال الفترة ذاتها. وإن متوسط حصتهما من الإنتاج العالمي لبذور اللفت وفول الصويا محدود نسبيًا، إذ تبلغ 6 و2 في المائة على التوالي (الشكل 3).

الشكل 3: حصة محاصيل مختارة من الإنتاج العالمي (متوسط موسمي 2016-2017 و2020-2021)



- 45- ويزداد وضوح دورهما الحاسم من منظور تجاري. فهما موردان رئيسيان للعديد من البلدان التي تعتمد اعتماداً شديداً على استيراد المواد الغذائية والأسمدة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.
- 46- وكان الاتحاد الروسي المصدر الأول للقمح في العالم في عام 2021، بما يمثل نسبة 18 في المائة من الصادرات العالمية، في حين كانت أوكرانيا سادس أكبر مصدر للقمح في عام 2021، إذ بلغت حصتها من السوق نسبة 10 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 30 من البلدان المستوردة الصافية للقمح تعتمد على الاتحاد الروسي وأوكرانيا لتلبية أكثر من 30 في المائة من احتياجاتها السنوية من واردات القمح.
- 47- وإن المكانة البارزة التي يحتلها البلدان في التجارة العالمية جديرة بالملاحظة أيضاً في الأسواق العالمية للذرة والشعير وبذور اللفت، وبل أكثر من ذلك في قطاع زيت دوار الشمس حيث جعلتهما قاعدة إنتاجهما الضخم يستحوذان على حصة مشتركة من الأسواق العالمية للتصدير تقارب 72 في المائة في عام 2021.
- 48- ويؤدي الاتحاد الروسي أيضاً دور مورّد رئيسي في قطاع الأسمدة. ففي عام 2021، كان المصدر الأول للأسمدة النيتروجينية، وثاني أكبر مورّد للأسمدة البوتاسية، وثالث أكبر مصدر للأسمدة الفوسفورية في العالم. ويمكن الاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لأهمية الاتحاد الروسي بالنسبة إلى أسواق الأسمدة في الوثيقة CCP 22/INF/7.
- 49- وبالنظر إلى ما تقدّم، من الواضح أن الحرب تطرح عدداً من المخاطر للأسواق الغذائية والزراعية والتجارة ذات الصلة.

ألف- المخاطر المتصلة بالتجارة والخدمات اللوجستية

- 50- قبل اندلاع الحرب، واستناداً إلى توقعات منظمة الأغذية والزراعة لسنة التسويق 2021-2022 (يوليو/تموز- يونيو/حزيران)، كان من المتوقع أن تصدر أوكرانيا حوالي 6 ملايين طن من القمح خلال الفترة الممتدة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2022، فيما كان من المرتقب أن يقوم الاتحاد الروسي بشحن 8 ملايين طن أخرى من القمح خلال الفترة نفسها. وبالنسبة إلى الذرة، كان من المنتظر أن تصدر أوكرانيا والاتحاد الروسي في ما تبقى من الموسم 2021-2022 حوالي 14 مليون و2.5 ملايين طن، على التوالي. غير أن الحرب شككت في إمكانية بلوغ أرقام التصدير المنشودة.
- 51- ولدى اندلاع الحرب في فبراير/شباط الماضي، كانت أوكرانيا والاتحاد الروسي في خضم موسم التسويق 2021-2022. وبالتالي، كانت لها آثار فورية على قدرات البلدان على الوفاء بعقود التصدير القائمة وإبرام عقود أخرى خاصة بالمحاصيل التي كانت قد حُصّدت بالفعل. وكانت هذه الحالة في أوكرانيا على وجه الخصوص، حيث تسببت الحرب في وقف جميع عمليات الشحن التجارية، والتوقيف المؤقت للأنشطة من جانب المشغلين الخواص في مجال الحبوب وطحنها، وإلحاق أضرار بالنقل البري ومرافق التخزين والتجهيز واعتماد متطلبات الترخيص أو فرض حظر مباشر على تصدير بعض السلع. ومن منظور التصدير، كانت خسارة قدرة الشحن البحري في أوكرانيا، حيث تتم مناولة 90 في المائة تقريباً من المبيعات الخارجية، ضارة بصورة خاصة. وإن الجهود جارية لتحفيز الصادرات الغذائية باستخدام بدائل، مثل النقل بالسكك الحديدية أو النقل البري، ولكن القدرات مقيّدة بفعل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، إضافةً إلى محدودية توافر عربات السكك الحديدية ومقاييس خطوط السكك الحديدية غير المتوافقة عند الحدود مع البلدان المجاورة.
- 52- وبالنسبة إلى الاتحاد الروسي، تشير التقارير إلى أن الصادرات الغذائية تواصلت، غير أن الشواغل التي تقيّد إمكانية الحصول على الخدمات المالية الضرورية لاستكمال المعاملات الدولية قد تحدّ من الصادرات. وعلاوةً على ذلك،

ففي حين تستمر الموانئ الروسية في البحر الأسود في العمل، ثمة مخاوف تتصل بارتفاع أقساط التأمين للسفن المتجهة إلى المراسي في منطقة البحر الأسود، مما يزيد من تفاقم الآثار على التكاليف النهائية التي يدفعها مستوردو الأغذية من مصادر دولية.

باء- المخاطر المتصلة بالأسعار

53- كما ناقشناه سابقاً في هذه الوثيقة وأظهره مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، كانت الأسعار الدولية للسلع الغذائية مرتفعة أصلاً قبل اندلاع الحرب، بسبب مجموعة من الأسباب. وأدت الحرب إلى زيادة الضغط على الأسعار، ورفعت عروض الأسعار لتصدير الحبوب والزيوت النباتية إلى مستويات عالية جديدة في مارس/آذار 2022، حيث برزت شواغل بشأن انخفاض الصادرات الأوكرانية والروسية في وقت تراجعت فيه الإمدادات من الحبوب (وبخاصة القمح) في بلدان مصدر كبيرة أخرى، ومن الزيوت النباتية البديلة مثل زيت الصويا وزيت النخيل. كما أفضى احتمال زيادة أسعار الأغذية وطول أمدها إلى قيام بلدان عديدة بفرض قيود على تصدير المنتجات الغذائية، ما أسفر عن تفاقم الوضع. ورغم تراجع الأسعار العالمية لبعض السلع في أبريل/نيسان ومايو/أيار، بقيت الأسعار العالمية للأغذية مرتفعة بصورة عامة.

54- وتشير المحاكاة الأولية التي أجرتها المنظمة لتقييم الآثار المحتملة لانخفاض مفاجئ وحاد في صادرات بذور الحبوب ودوّار الشمس من أوكرانيا والاتحاد الروسي إلى أنه يمكن جزئياً فقط تعويض النقص في الصادرات من خلال مصادر بديلة في سنة التسويق 2022-2023. كما أن قدرات بلدان مصدرة عديدة على تحفيز الإنتاج والشحنات قد تكون محدودة بسبب التكاليف المرتفعة للإنتاج والمدخلات. وقد تؤدي الفجوة العالمية في الإمدادات إلى رفع الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف بنسبة تتراوح بين 8 و 22 في المائة بما يتجاوز المستويات المرجعية المرتفعة أصلاً. وإذا أبطت الحرب أسعار النفط الخام مرتفعة، واستمرت في الحدّ من صادرات البلدين بعد الموسم 2022-2023، فقد يتزايد الضغط على الأسعار العالمية.

جيم- المخاطر المتصلة بالإنتاج

55- إن آفاق الإنتاج للمحاصيل الشتوية في الموسم 2022-2023 غير مؤكدة في أوكرانيا والاتحاد الروسي. وفي الجزء الغربي من أوكرانيا، حيث هدأت أعمال القتال، استأنف المزارعون أنشطتهم في الأراضي التي يمكنهم الوصول إليها، وزرعوا محاصيل الربيع مثل الذرة والشعير وبذور دوّار الشمس، رغم أن مخلفات الحرب أعاقَت الأنشطة الزراعية. كما أن الاختلالات في الخدمات العامة الأساسية والنقص المحلي في المدخلات بفعل الاضطرابات التي طالت سلسلة الإمداد والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية أثّرت سلباً على العمليات الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن المساحات التي تُزرع فيها محاصيل الربيع الرئيسية تراجعت بحوالي 20 في المائة في الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا.

56- وسيبدأ حصاد القمح الشتوي في أوائل يوليو/تموز في أوكرانيا. وبسبب الحرب، من المرجح أن تظل نسبة تتراوح بين 20 و 30 في المائة من الأراضي التي تُزرع فيها المحاصيل الشتوية غير محصودة خلال الموسم 2022-2023. وسيحدّد توافر الوقود مساحة الأراضي التي يمكن حصادها.

57- وأما في الاتحاد الروسي، ففي حين لا يُرتقب حصول اختلالات كبيرة في المحاصيل المزروعة، ثمة أوجه عدم يقين حيال قدرة البلاد على التصدير رغم أن العقوبات الدولية تستثني الأغذية والأسمدة على السواء. وإن أي خسارة في أسواق التصدير قد تقلص مداخيل المزارعين، بما يؤثر سلبًا على القرارات المتعلقة بالزراعة في المستقبل. وعلاوةً على ذلك، تعتمد الزراعة الروسية على البذور والمبيدات المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اليقين إزاء آفاق الإنتاج والتوافر المستقبلي للمحاصيل الغذائية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى الأسواق الدولية.

دال- المخاطر المتصلة بالطاقة

58- يشكّل الاتحاد الروسي جهة فاعلة رئيسية في أسواق الطاقة العالمية. كما أن الزيادة الحادة في أسعار الطاقة التي رافقت الحرب ستؤثر على الزراعة، التي تتطلب كمية كبيرة من الطاقة، بصورة مباشرة، من خلال استخدام الوقود والغاز والكهرباء، وبصورة غير مباشرة، من خلال استخدام المواد الكيميائية الزراعية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات ومواد التشحيم.

59- وفي ظلّ ارتفاع أسعار الأسمدة وغيرها من المنتجات الكثيفة الاستخدام للطاقة نتيجة الحرب، سترتفع التكاليف الإجمالية للإنتاج، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار الأغذية. وقد تفضي أيضًا إلى استخدام أقلّ للمدخلات، وبالتالي إلى مستوى أدنى من الغلات والحصاد في الموسم 2022-2023 وما بعده، وإلى إمكانية ارتفاع الأسعار بشكل أكبر وتهديد الأمن الغذائي العالمي في السنوات المقبلة.

60- كما أن الزيادة الحادة في أسعار الطاقة التي رافقت الحرب يمكن أن تؤثر أيضًا على الزراعة من خلال الصلات السعرية على جانب الإنتاج. فأسعار الطاقة المرتفعة تجعل المواد الأولية الزراعية، أي الذرة والسكر والبذور الزيتية/الزيوت النباتية، أكثر جاذبية لإنتاج الوقود الحيوي. ونظرًا إلى الحجم الكبير لسوق الطاقة بالنسبة إلى الأغذية، فقد يؤدي هذا الأمر إلى رفع أسعار الأغذية إلى ما يعادلها من الطاقة المتكافئة.